

تراث العرب والمسلمين في العلاقات الخارجية

فيصل الحفيان *

يبدو أن حوار الحضارات وقبول الآخر، وما يدور في فلك هذا المعنى وذاك، قد تحول إلى قاسم مشترك تتمحور حوله كثير من النشاطات الثقافية (المؤتمرات والندوات)، والإصدارات، (المطبوعات) على امتداد الأرض العربية والإسلامية، وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر.

لكن كتاب "تراث العرب والمسلمين في العلاقات الخارجية" كان مختلفاً، فبدلاً من أن يتجه رأساً إلى مسائل الحوار والقبول باحثاً في ظواهرها الراهنة وأسبابها الحاضرة وقضاياها المرتبطة بالعصر وتداعيات ذلك كله في إطار الآن، خرج من إसार ذلك كله ميمماً باتجاه الماضي، قاصداً صوب التراث، في محاولة جادة للبحث عن الخبرة الغابرة، والطرائق التي تعامل بها العرب والمسلمون مع غيرهم من الأمم والشعوب، اعتماداً على الرؤية الإسلامية للآخر، والمبادئ التي أقرّها الدين الذي انتشر في العالم كله بأسرع مما يتصور العقل البشري ويدرك.

الكتاب حصيلة ندوة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة بجهازها المتخصص (معهد المخطوطات العربية)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، في ديسمبر من العام 2002م، وقد صدر عن المعهد عام 2003م.

شارك في الندوة التي استمرت يومين نخبة من الأساتذة الذين جمعوا إلى العلوم السياسية الحديثة بفروعها المختلفة انشغالاً أكاديمياً جاداً بالتراث العربي والإسلامي عامة، وبالمعرفة السياسية فيه خاصة، ومنهم المستشار طارق البشري، مصطفى منجود، أحمد صدقي الدجاني، نادية مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح، نصر محمد عارف، علي جمعة، حامد عبد الماجد، ماهر عبد القادر، حورية مجاهد، محيي الدين قاسم، يوسف زيدان، كمال عرفات نبهان، هبة رؤوف، رضوان السيد، أحمد عبد الوئيس، محمود علي مكي، أيمن فؤاد سيد، عصام محمد الشنطي.

وقفه للتأسيس

وإذا كان عبد الحميد الهرامة ممثل المنظمة الإسلامية قد لفت إلى اتساع المادة التراثية التي تعكس صورة الآخر في ذاكرتنا الثقافية، مما يشير إلى أن الثقافة العربية الإسلامية لم تكن منغلقة على نفسها، ودعا إلى الاهتمام بالوثائق إلى جانب المخطوطات، فإن فيصل الحفيان منسق برامج المعهد قد ركز على تبيان فلسفة الندوة ومنطلقاتها، مشيراً إلى أن العرب والمسلمين اليوم يعيشون حالة حضارية وثقافية ينبغي التوقف عندها ملياً، وجزء

مهم من هذا التوقف ينبغي أن يكون للتأسيس. وهو - أي التأسيس - ألزم ما يكون في التعامل مع أبرز تجليات هذه الحالة، الفكر السياسي عامة، والجزء المتعلق من هذا الفكر بالعلاقات الخارجية. وبلغة العصر: العلاقات الدولية. مثل هذا التأسيس لا بد منه لما يمكن تسميته "التجاوز"، تجاوز الحالة الحضارية والثقافية المتأزمة التي نحياها.

ولن يتحقق "التأسيس" إلا- بالعودة إلى التراث السياسي، فماذا يقول هذا التراث؟ وكيف نفيد من مقولاته، وكيف ننتقل منها أو نوظفها أو.. في التعامل مع الآخر الذي ينعتنا اليوم بالإرهاب، ويصورنا على أننا مصدر الشرور والآثام على هذه الأرض.

فقه النظر وفقه الواقع

لمس طارق البشري بوصفه مفكراً وقانونياً لمس نقطة مهمة للغاية، هي طريقة التعامل مع نصوص التراث وفهمها، ومن هنا يجب التمييز بين ما يسمى فقه النظر، وما يسمى فقه الواقع، وفي الوقت نفسه الربط بينهما، فكل حكم أو قاعدة أو نص وراءه حادثة، أو ظرف، أو مناسبة، ولا بد عند التعامل مع هذا الحكم أو النص والرغبة في إسقاطه على الواقع المعاصر، من أن نضع ما وراءه في الحسبان. والفقه الإسلامي بهذا الفهم ديوان للمسلمين لا يقل أهمية عن الشعر العربي الذي وصف بأنه ديوان العرب، بمعنى أنه كتاب حياتهم وما جرى فيها. هذا الفقه أيضاً تعبير عن واقع، واستجابة لأحداث وأسئلة ووقائع عاشوها وعاشوها. وعلينا ونحن نتعامل مع نصوصه أن ننظر إلى ما وراءها فهي جزء من هذا النص.

ونبه البشري إلى ما نشاهده ونسمعه من فتاوى تصل إلى حد التناقض، ففوائد البنوك مثلاً حلال، وحرام، والسلام مع إسرائيل حلال، وحرام! وأرجع هذا التناقض إلى الطرائق التي تصاغ بها الأسئلة، والكيفية التي تعرض بها الأمور.

إشكالية الدولة

أمّامها مصطفى منجود (أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة) فقد توقف عند إشكالية الدولة في أيامنا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وما صاحب ذلك من دعاوى: النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية، ونهاية التاريخ، والعولمة. كل ذلك كان وراء تعرية الدولة حتى أصبحت عند بعضهم شراً لا بد منه، بل شر يجب تحجيمه تمهيداً لإسقاطه والعلو فوقه، تارة باسم الإنسان العالمي، وأخرى باسم الإقليمية الجديدة، وثالثة باسم مقتضيات العولمة. وبالمقابل ارتفعت أصوات من دول الجنوب تدعو إلى إعادة الاعتبار للدولة، لكن الآراء انقسمت، ففي حين ينادي البعض بالمرابطة على الثغور القديمة في إعادة النظر لما جرى للدولة تأصيلاً وحركة وممارسة، يرى فريق ثانٍ أن الحل في فتح الأبواب المعاصرة وإن تحطمت القيود التراثية وتجاوزت أصولها التشريعية والدينية. ويذهب فريق ثالث إلى الوسطية باستدعاء الثوابت التراثية، والانفتاح على المستجدات العصرية.

وقد أعلن "منجود" انتصاره للتراث السياسي الإسلامي المستهدي بالأصول المنزلة في بناء الدولة وحل مشكلاتها، كأنه انحاز للمنادين بالمرابطة، ففي رأيه أن المرابطة ظلمت كثيراً من عدة نواح: ناحية فهم التراث وحدوده ومصادره، وناحية كيفية توظيفه واستدعائه في بناء الدولة، وناحية عدم التفرقة بين تقديره وتقديسه. وانطلاقاً من ذلك حدّد عدداً من الإشكاليات المنهاجية في دراسة وبناء الدولة كوحدة للعلاقات الخارجية في الإسلام، وبعض مداخل البحث عن الدولة في الأصول المنزلة والمصادر التراثية، ومفهوم هذه الدولة ودلالاته، والاختصاص العقدي لها، والاختصاص السياسي في ممارسة السلطة، والاختصاص البشري، والاختصاص الإقليمي.

ولعل أهم الإشكاليات التي بحثها تلك التي تقول بخلو الإسلام من أي حديث عن السياسة، فالإسلام دين لا سياسة فيه. وهنا انتصر لمقولة أن الإسلام دين ودنيا، وعليه فلا بد من تحرير وتحقيق مفهوم الإسلام، للرد على هذا الفهم المغلوط والجاهل والمشوه لحقيقة الدين الإسلامي. ولا شك أنه بذلك يقول بما يذهب إليه الإسلاميون، وهو ما تفيدته النصوص المنزلة، ثم النصوص التراثية التي قامت عليها، كما تؤيده الوقائع التاريخية والأحداث التي شهدتها التاريخ الإسلامي منذ اليوم الأول لانطلاق الإسلام.

وإذا كان الأمر كذلك فإن من الطبيعي أن يسوق الإشكالية الأخرى، إشكالية طبيعة الدولة الإسلامية في التعامل الخارجي، ويخلص منها إلى إثارة تساؤل خطير: هل الدولة القومية التي نحيا في ظلها إسلامية؟ وكانت الإجابة صعبة، فرتبها على الإجابة على تساؤل آخر أكثر أهمية: ما العلاقة بين الدولة الإسلامية في البناء والتصور والسير، والدولة القائمة في حياة المسلمين، وأيها يحكم الآخر كنموذج قياسي؟

إنها تساؤلات من الصعب الإجابة عليها، لأنها مرتبطة بواقع تضرب جذوره في تربة ما يزيد على قرن من الزمان، وأفاق مستقبلية يمسك بزمامها قطب وحيد، وأمور كثيرة متشابكة ومعقدة تعقيداً شديداً.

على أن ذلك لم يمنع الباحث من أن يثير إشكالية أخرى متعلقة بكيفية استدعاء التراث السياسي الإسلامي في بناء الدولة كوحدة للعلاقات الخارجية، وأثار في هذا السياق سؤالين: ما هو التراث الذي سيستدعى؟ وما هو المنهج في ذلك؟ وعنهما تتفرع أسئلة عديدة.

وعلى كل حال فإن "منجود" الذي أثار كثيراً من الأسئلة في ثنايا بحثه، ختم بثلاثة أسئلة: هل إلى تنسيق بين فكر الدولة وحركتها من سبيل؟ وهل إلى إعادة الاعتبار لمصادرنا التراثية في إبداع هذا التنسيق من سبيل؟ وهل إلى وعي بقضيتي التنسيق ورد الاعتبار من سبيل؟

خلاصة القول أنه قد آن الأوان لتدارك ما أصاب الدولة في الجنوب، وفي القلب دول عالمنا الإسلامي من ضعة وضعف وهوان وتبديد للدور والوظيفة والمكانة إن بفعل

الاستبداد والكتب والهدر، أو بفعل ضغط الآخر والاستجابة لدعاواه ولو كانت زيفاً. لابد من إعادة النظر في فقه الدولة داخلياً وخارجياً، فالمسألة لم تعد اختياراً، فإما تجديد واجتهاد يحافظ على ما تبقى من اختصاصات، وإما إعلان استسلام بعد ارتضاء الجمود والسكون والموت البطيء.

القراءات الحفرية والإحيائية

سيف الدين عبد الفتاح (أستاذ العلوم السياسية في جامعة الشيخ زايد - دبي) دخل رأساً في إشكاليات تراث العلاقات الخارجية، وحددها في أربع: التعريف والتصنيف والتوصيف والتوظيف. وللتعريف إشكالاته، وللتوصيف امتداداته، وللتصنيف تعقيداته، وللتوظيف متطلباته. التعريف يقدم الحدود، والتوصيف يرسم الخرائط، والتصنيف يميز جوهر التصنيف والقيم الكامنة فيه وعناصر التغير والتبدل الموجودة بالواقع، والتوظيف يقوم على الإدراك الواعي، ويتم من خلاله التحرك نحو التراث وبيئته والواقع ومقتضياته في تفاعل يؤدي إلى إحياء هذا التراث، وجعله جزءاً من نسيج الحاضر، وداعماً للمستقبل.

أكد "سيف" أهمية أن تحل القراءات الإحيائية لهذا التراث محل القراءات الحفرية، التي تحنط الأفكار، وتكرس ثقافة القبور، أما الأولى فهي التي تتعامل مع الأفكار وهي في حالة الحركة لا السكون، وهي التي اعتمدها السلف الصالح، فصبغت أعمالهم جميعاً، وعرفوا الشريعة كالجمل الواحد. واستمرار النهج الحالي في التعامل مع التراث سيؤدي إلى أن تصبح القطيعة معه ليس مجرد موقف فكري، بل حالة واقعية يستحيل الانفكاك من أسرها أو الانعتاق من تصوراتها ومآلاتها.

إن لغة العلاقات الدولية ومفرداتها قد تجاوزت ذلك التراث، فكيف يمكننا أن نحقق التواصل والوصل والاتصال التراثي من خلال فهم الإشكاليات، تعريفاً وتوصيفاً وتصنيفاً وتوظيفاً؟

يبدو أن "سيف" ينطلق هو الآخر من الإيمان بالتراث، فالمشكلة ليست في التراث، ولكن في طبيعة قراءتنا له، وهذه القراءة هي التي توطن النظرة السلبية له بما تعنيه من انفعال به، وانفصال عنه، وتجهيل به، وإغفال له، وتناف معه، وتشويه له، وتكون النتيجة القطيعة المعرفية. أو توطن النظرة الإيجابية له، بما تعنيه من نظرة علمية منهجية، ووعي، واتصال، وبناء للذاكرة، وتكافل وتكامل، واصطفاء، وتكون النتيجة التواصل المعرفي والتوظيفي للتراث.

والنظرة السلبية للتراث أو القراءة السلبية له ليست نظرة ولا-قراءة واحدة، فقد عدّ "سيف" عشرين قراءة: قراءة التسييس، والانحدار، والاستظهار، والتبني والتغني، والهدم، والأكفان أو القبور، والافتخار، والإهدار، والاجترار، والمؤامرة، والانكسار (الواهنة)، والانذار، والتبديد والتقليد، والتحميل والتحيز، والتجني، والأمانى والانتظار، والقراءة الآنية، السائرة، والظالمة.

كما أن النظرة الإيجابية أو القراءة الإيجابية أيضاً متنوعة (عشرون قراءة): قراءة التأسيس، والسياق (المسار) والافتقار، والفحص والتأني (القراءة الفارقة)، والعمران، والإنذار، والاستثمار، والاستحضار، والسنن، والعزة والانتصار، والنباهة، والتجدد والاستمرار، والتجديد، والتأصيل والتفضيل، والتحدي، والمستقبل، والقراءة البانية، والناقدة والكاشفة، والعالمة، والاستراتيجية والحضارية.

إن العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر وتشابكها وتعقيدها وحيرتها واختلاطها وفوضاها، وحال العرب والمسلمين الذي وصل إلى أدنى مستوى عبر تاريخهم الطويل، كل ذلك يجعل من اللازم أن نلجأ إلى منظومة القراءات الإيجابية له، ونبتعد عن المنظومة الأخرى.

والحق أن هذه القراءات التي أظن "سيف" في تفريغها وتوصيفها ليست مرتبطة بتراث العلاقات الخارجية وحده، ولكنها قراءات محمودة أو مذمومة، مطلوبة أو منبوذة، مع التراث كله، فانعد إلى الإشكاليات الأربع، ولنبدأ بإشكالية التعريف، فنجد أن تحتها عدداً من الإشكاليات: تعريف السياسي والعلاقات الدولية، ومفهوم العلاقات الدولية، ومفهوم العلاقات الخارجية، ومفهوم الأمة والإسلامية، ومفهوم العالم الإسلامي، والعلاقة بين الداخل والخارج، والدولة القومية، والنظام الدولي والعولمة.

أما إشكالية التصنيف فتحتها: تصنيف الدور، وتأسيس العلاقة (السلم – الحرب)، والقيم وتصنيف التوجهات (المثالية والواقعية)، والتعدد والوحدة، وكثافة العمران وكثافة الدمار الشامل، والضغوط الحضارية، والتصنيف المقاصدي (تصنيفات العلم).

فإذا انتقلنا إلى إشكالية التوصيف وجدنا: وصف الحقل المعرفي والعلاقات البينية بين المصادر، وخريطة المصادر المباشرة وغير المباشرة بين التوسعة والتضييق، وفقهنة العلاقات الدولية في الإسلام والضغوط التراثية، والقيم والتراث، والدين والتراث، والرؤى الاستشرافية.

وفي إشكالية التوظيف نرى: رؤية العالم والعلاقة بين الحضارات، وتحليل النصوص وضرورات تأهيل الفكر، وحقوق الإنسان والمدخل المقاصدي (توظيف المصادر غير المباشرة)، والفتاوى التراثية والفتاوى المعاصرة (استدعاء التراث)، والذاكرة الحضارية والتحديات المعاصرة، وهجرة العقول والتراث الحضاري، والإسلام والغرب، ومنهجية التوظيف ومقتضيات التجديد، وعملية البناء المفاهيمي.

هي إشكاليات عديدة متشابكة، ليس بالإمكان فصلها، أو النظر إلى بعضها وإهمال بعضها الآخر، وهي جميعاً التي تتيح لنا التعرف على الخريطة التراثية، وهي في حالة انفتاح كاملة على متغيرات الخريطة الدولية المعاصرة، بما يحقق فهماً حقيقياً للماضي والحاضر والمستقبل معاً.

وعلى الرغم من ذلك فإن "سيف" يختم بسؤال يبدو لي بعد كل ما قال في غير موضعه،

إذ يقول: وقد ينازع البعض: أما علاقة تراث حقبة قد مضت بالخريطة الدولية المعاصرة ويجيب: أظن أن هذه المنازعة تتبع ليس فقط من اتخاذ موقف سلبي من التراث ومن قراءاته المتعددة، وإنما تتبع من عدم فهم لتأثير التراث في المعاصر، وتأثير المعاصر على التراث وذاكرته ومقدراته. وينبع ذلك من عدم إحسان القراءة للخريطة التراثية والخريطة الدولية على حد سواء.

وإنما قلت: سؤال في غير موضعه، لأن هؤلاء البعض من السائلين هم – بلا شك – من الذين بنوا سدوداً تجعل من المستحيل لحواسهم أن تتصل، بل أن تتواصل مع هذا التراث، أو ترى فيه شيئاً ذا بال في معترك الحياة العصرية، ولذلك أسباب ليس هذا موطن تفصيلها.

المصادر المباشرة وغير المباشرة

واقترب "نصر عارف" (أستاذ العلوم السياسية في جامعة الشيخ زايد – دبي) في بحثه من المصادر المباشرة وغير المباشرة لتراث العلاقات الخارجية في الإسلام، فأكد أن الواقع وتغيره هو الأساس الذي أدى إلى بروز مسائل وقضايا كثيرة جداً سعى العلماء للإجابة عليها، ومن خلال التراكم والتفكير المنهجي نشأ العلم، وهذا يعني أن تشكل أو تشكيل هذا العلم تم في ظل ظروف معينة ومحددات فكرية ومنهجية وواقعية معينة، وهذا بدوره يعني بدهاة ضرورة فهم هذه الظروف واستيعابها، حتى نستطيع استيعاب العلم من ناحية، والإفادة منه في واقعنا المعاصر من ناحية أخرى.

ولا شك أن هذا صحيح، وهو يعيدنا إلى ما سبق أن أشار إليه المستشار البشري من ضرورة التمييز بين فقه النظر وفقه الواقع من ناحية، والربط بينهما من ناحية أخرى، على أنه لا يجوز أن يغيب أن الظروف الواقعية والمحددات الفكرية ترتبط بالحركة أو "التكتيك" أو العمل الإجرائي، بعيداً عن دائرة الغايات أو الاستراتيجيات أو الثوابت التي لا يجوز تحويلها أو تلوينها أو اختزالها، إذ إنها تمثل أسساً لا تقبل العبث.

نعود إلى المحددات التي نشأ تراثنا عنها في العلاقات الخارجية بتوجيه منها، فنجد أن "نصر" رصد منها: أن هذا التراث هو فكر قوة عظمى، وأنه فصل بوضوح في تعامله بين مستويين: مستوى الدول، ومستوى الشعوب، وأنه لم يعرف غير شكلين من أشكال التعامل: الحروب، أو المعاهدات، فلم تكن العلاقات كما هي اليوم شديدة التعقيد تشترك فيها كل النشاطات البشرية، وأن مفهوم الحرب كان هو السائد، أما السلم فقد كان حالة سلبية لأكثر، وأن العلاقات كانت تتم في إطار ثنائي، فلم يكن هناك نظام دولي متعدد الأطراف، وأن المشروعية العليا كانت للدين، وأن فكر العلاقات الخارجية كان يدمج بين التنظير والتثوير، أو بين الصياغة القائمة على أسس شرعية وقانونية والصياغة العاطفية المحركة للجماهير، بعيداً عن التناول الأكاديمي الهادئ. وهذا ما يفسر لنا غلبة المصادر المتعلقة بالجهاد على غيرها.

هي سبعة محددات أساسية، يعد فهمها ضرورة لفهم هذا التراث، ومن ثم التعامل معه والإفادة منه والوعي بالطرق التي يمكن بها استدعاؤه دون إفراط أو تفريط. وأحسب أن هذه المحددات مسبوقة أو تقوم على أرضية عامة لا بد من أن تكون في الحسبان، وهي أن الحركة في الحياة عامة، ومنها العلاقة مع الآخر، "رسالة" أولاً وأخيراً. ومن هنا جاء الفصل بين الدول والشعوب، وجاء مفهوم الحرب بالرؤية الإسلامية.

إن تراثنا في العلاقات الخارجية موزع على مصادر مباشرة وغير مباشرة، والفصل لا يعني – كما رأى نصر – أفضلية للمباشر على غير المباشر، وهذا الأخير يشمل تفاسير القرآن الكريم، وشروح الحديث الشريف، وكتب السيرة النبوية، والفقه، وبخاصة الموسوعية، والتاريخ، والدواوين، والخراج، وأدب الرسائل والرحلات. ويبدو أن نصر مدرك أن ما عدّه ليس كل شيء، لذلك قال: وخلاصة القول: إن المصادر غير المباشرة قد تتعدد لتشمل العديد من فروع العلوم الإسلامية، حيث تعتمد على بعضها البعض بصورة تجعل من باقي العلوم مصادر غير مباشرة لكل علم على حدة.

وأحسب أن المسكوت عنه يدخل فيه كتب الموسوعات العامة، وهي صنف رئيس في التأليف العربي الإسلامي يشغل مساحة مهمة من خريطة المعرفة، ومنها على سبيل المثال: "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" للقلقشندي، كما يدخل فيه كتب الأخبار، ومنها "عيون الأخبار" لابن قتيبة (ت 276 هـ)، وهي أيضاً صنف من التأليف له طابعه واستقلالته.

وإذا كان نصر قد ذكر أدب الرسائل، والرحلات، وهي مظنة قريبة للعلاقات الخارجية، فإن من الضروري أن لا ننسى كتب الأدب لأنها قد تغيب عن البال، وهي أنواع، فمنها الموسوعات الأدبية، ومنها تلك التي تقرب من كتب الأخبار التي سلفت الإشارة إليها، كما لا ننسى تلك الكتب التي تدخل في ما يسمى اليوم بعلم الاجتماع، وفي هذا الإطار نذكر مقدمة ابن خلدون (ت 808 هـ)، وأخيراً وليس آخراً كتب الفلسفة، فنحن نعلم أن الفلاسفة بدءاً من أفلاطون وأرسطو، مروراً بالفارابي وابن رشد وابن خلدون، ثم هوبز (1679م) ولوك (1704م) وهيجل (1831م) لهم تأملاتهم السياسية التي حاولوا فيها وضع أسس للتنظيم السياسي، وأهداف الناس، ويدخل في ذلك بالطبع التأمل في علاقة الجماعة التي ينتمون إليها مع الجماعات الأخرى، وربما تجاوزوا ذلك إلى وضع أسس عامة مثالية (طوباوية) لعلاقات الناس جميعاً مع بعضهم، في السلم والحرب، وصولاً إلى السعادة التي هي غاية الإنسان.

أما المصادر المباشرة لتراث العلاقات الخارجية فقد لاحظ "نصر" أن الحديث عنه تشوبه درجة عالية من الافتراض، بل التعسف في التصنيف، لأن معظمها هو عبارة من عناوين تم رصدها وتتبعها في المصادر، ولم يقم بقراءتها وتحليلها، ثم تصنيفها، صحيح أن العناوين قد تعبر عما تحتها، لكن ذلك ليس لازماً.

لقد اعتمد "نصر" في حصر المصادر المباشرة على قراءة كشف الظنون لحاجي خليفة،

وذيليه للبغدادي، متكئاً على خبرته، وبحث له سابق. وكانت الثمرة (79 كتاباً)، صنفها على النحو التالي: الأسس العامة للعلاقات الخارجية (8 كتب) تنظيم العلاقات الخارجية وقت السلم (8 كتب)، تنظيم العلاقات الحربية (9 كتب)، تاريخ العلاقات الحربية (14 كتاباً)، الجهاد (40 كتاباً).

إن هذه القائمة الحصرية التي أعدها "نصر" تعدّ نواة لببليوجرافيات شارحة وشاملة إلى حد ما، كتلك التي أعدها من قبل للتراث السياسي عامة، فنحن نعلم أن ثمة كتباً أخرى أتمت كشف الظنون وذيليه، واستدركت عليها، كما أن هناك فهرس وببليوجرافيات ومصادر متنوعة لأبد من العودة إليها في هذا الصدد.

على أنه لا- ينبغي أن ننقل إلى نقطة تالية قبل أن نشير إلى أن المصادر غير المباشرة التي سبقت الإشارة إلى بعض ما يندرج تحتها عن علوم ومعارف رئيسة ليست كل شيء، فثمة مصادر يصعب أن تدرجها في إطار علم ما كالتاريخ، أو الفقه، أو الفلسفة، بل إنه لا يمكن أن تتطوي تحت ما يسمى بالموسوعات. ونضرب مثلاً على ذلك بـ "تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم- من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية" لعلي بن محمد بن مسعود الخزاعي، المتوفى 789هـ، هذا الكتاب اعتمد على التفاسير وأحكام القرآن وكتب الحديث وشروحها وكتب الغريب وضبط الأسماء والأنساب، والفقه، وأصول الفقه، والأوزان، والأكيال الشرعية، والتصوف والوعظ، والسير والتواريخ، واللغة، والعربية، والأدب، والأشعار، وكتب أخرى. صحيح أن الموضوع يتناول الحرف والصنائع والعمالات، مما قد يشير إلى أن الموضوع اجتماعي، لكن طريقة المعالجة والعرض والتناول لا تدخله في ذلك، فهو يعرض للحرف مما يتصل بها، ليس من زاوية كونها نشاطاً اجتماعياً، ولكن من زوايا عديدة لغوية وخبرية وتاريخية ودينية وحديثة..! وفي هذا السياق يورد أبواباً تدخل في علم السياسة عامة، والعلاقات الخارجية خاصة، ومن ذلك باب فيه ستة فصول: في بعث الرسول في الصلح، وفي بعثه بالأمان، وفي الرسول يبعث إلى الملك ليعث من عنده من المسلمين، وفيه يبعث إلى الملك وليزوج الإمام، وفيه يبعث بالهدية، وثمة جزء (الخامس) من الكتاب يتضمن (45) باباً في ما أسماه العمالات الجهادية وما يتشعب منها وما يتمثل بها، ومنها مثلاً: الإمارة على الجهاد، وصاحب اللواء، وانقسام الجيش، وصاحب الخيل، وصاحب السلام، وحامل الحرب، والتجسس، وصاحب الجزية، ومتولي خراج الأرضين... إلخ.

هذا الكتاب وغيره يوسع بلا- شك دائرة المصادر غير المباشرة، ويلقي عبئاً ثقيلاً على الدارسين لتراث العلاقات الخارجية.

صورة التراث وحضوره

نقل حامد عبد الماجد (أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة) الموضوع نقلة جديدة في تعرضه لصورة هذا التراث وحضوره في الدراسات العصرية على صعيدين: صعيد الكم، أي وزن هذا الحضور وصوره المختلفة عملياً، وصعيد الكيف، أي فعاليته، توصيفاً

وتحليلاً وتفسيراً وتقييماً.

أما صورة هذا التراث فقد رأى أنها تتمثل في ستة اتجاهات رئيسية:

- الدراسات الفقهية والتاريخية التقليدية، وهي أكثر الاتجاهات حضوراً من خلال رافدين: طباعة النصوص الفقهية والتاريخية وإعادة نشرها، والكتابات التي تقوم على منهجية استدعاء واسترجاع كامل الخبرة التراثية. هي مجرد شروح على متون التراث. وقضيتها المحورية تقسيم المعمورة إلى دارين: دار الإسلام، ودار الحرب أو الكفر.

- الدراسات السياسية الإسلامية الحركية. يلي سابقه في الحضور. وتعبّر عنه كتابات سيد قطب والمودودي، ومن قبلهما البنا. ويقوم على أربعة مفاهيم: عالمية الإسلام، وجاهلية العالم، والجهاد، والسلام. وهي مفاهيم يرى "حامد" أنها تحجب المفاهيم العملية والتعامل الواقعي مع النظام العالمي، ومن ثم القدرة على التأثير به وتغييره أو تطويعه، ذلك لأنها ترفض رفضاً قاطعاً هذا النظام العالمي. وهو ما يعكس عدم القدرة على التعامل معه.

- التناول التقليدي مضموناً والمعاصر شكلاً. ويحتل موقعاً وسطاً بين سابقه، ويقوم على أساس التوفيق. وتجديده يقتصر على النواحي الشكلية غالباً. ويمثله "محمد مهدي شمس الدين والسنهوري والقرضاوي".

- الاتجاه الاستشراقي التقليدي المتجدد ويستند إلى قراءة ثقافية استشراقية لعالم الإسلام وواقعه. وتمثله كتابات "برنارد لويس وصموئيل هنتجون"، التي تسمّ الإسلام بأنه عدو الغرب، وأنه دين عدواني، وأن الصراع معه حتمي.

- التناول التاريخي الاجتماعي الاستشراقي الحديث. ويعدّ "رضوان السيد" أحد رموزه المهمة. ويقوم على أن علاقة المسلمين بغيرهم ينبغي أن تقوم على أساس الدعوة والاتصال والإقناع، وأن الأداة الأساسية لذلك هي السلام.

- الدراسات السياسية الأكاديمية. وقد رأى "حامد" أن هذا الاتجاه هو وحده الذي يقوم، أو ينطلق من فقه الأرضية العلمية لعلم العلاقات الدولية المعاصرة خاصة والدراسات السياسية عامة. وفي إطار ذلك يحاول الوصول بطريقة منهجية إلى ما يسمى "رؤية إسلامية المعرفة".

وإذ كنا نوافق "حامد" إلى حد ما على أن هذا الاتجاه الأخير ينطلق من فقه الأرضية العلمية لعلم العلاقات الدولية المعاصرة، فإننا لا بد أن نشير من باب الأمانة والدقة إلى أن الدراسات السياسية الأكاديمية لا تزال تسكن في أبراج عاجية، فهي بعيدة عن هموم الناس وواقعهم، وهي مشغولة غالباً بقضايا ومباحث أكاديمية صرفة، كثيراً ما تكون صدى لاهتمامات الفئة أو الشريحة المثقفة. ويزيد الأمر حدة الطرائق التي يستخدمونها في العرض والدرس، واللغة التي يصب فيها ذلك كله.

كما يؤخذ على أصحاب هذا الاتجاه - في ما نرى - عدم تعمقهم في الدرس التراثي، وفقدانهم في الأعم القدرة على التواصل الحقيقي مع المصادر التراثية، وسبر أغوارها، وتمثل مقولاتها. وقد قلنا في الغالب الأعم، لأن هناك فئة قليلة لا ينطبق عليها هذا الحكم.

ويبدو مصداق ما قلناه في ترتيب هذا الاتجاه، فهو السادس، مما يدل على محدودية تأثيره، ودورانه في فلك أصحابه. ويبدو أيضاً أن فعالية هذا الاتجاه لن تتحقق بدون أن يلتصق أكثر بالمشكلات الساخنة من ناحية، وتقديم قراءة جديدة للعلاقات مع الآخر تضع في حسابها التصدي للمستشرقين المغرضين والمتحاملين، وتقوم على الاستناد إلى التراث وفهمه والإفادة مما يملكه من رؤى وخبرات.

عن فعالية تراث العلاقات الخارجية رأى "حامد" أن هذه الفعالية تمثلت في مستويات عدة: مستوى التحليل، ومستوى الموضوعات الأساسية، ومستوى النظريات الجزئية والكلية، ومستوى المنهج.. إلخ. وبسط الكلام في هذه المستويات جميعاً لا يتسع له المقام، ولذلك نرصد أهم النقاط، نقاط الفعالية هذه في أن هذا التراث تجلى في بناء الإطار القيمي للدراسات المعاصرة في الرؤية الإسلامية من حيث العالمية والخصوصية الحضارية، كما تجلى في تحديد الوحدات التحليلية للعلاقات الدولية، مثل وحدة مفهوم الدولة الإسلامي، وموضع الظواهر الجديدة والقوى غير الحكومية، وأثار إشكاليات عديدة، منها إشكالية العلاقة بين النص والواقع، وأعلى مكانة الأبعاد الثقافية في دراسة العلاقات الدولية، ودفع بالنماذج التاريخية والفكرية إلى ساحة الدرس، وأثرى أدوات التعامل مع الواقع الدولي.

المصادر الفقهية

عاد "محيي الدين قاسم" (أستاذ العلوم السياسية في جامعة الشيخ زايد - دبي) إلى المصادر التراثية، وتحديد الفقهية، وأرجع إلى الاجتهاد الفضل في تنمية الفقه الإسلامي، ومدّ أفاقه إلى شتى المجالات. ولما كان مفهوم العلاقات الخارجية متركزاً في فجر الإسلام على مفهوم الجهاد، فإن البحث عن المصادر الأولى يتوجه إلى فئتين من الكتابات:

السيرة النبوية وما فيها من مغاز وفتوحات، والسير أو تصرفات الدولة في علاقاتها الخارجية، وبدأت بكتاب السير للأوزاعي (157هـ). وإذا كان بعض الفقهاء قد اقتصر على السرد التاريخي لهذه السير والمغازي، فإن بعضهم الآخر تجاوز ذلك إلى استنباط المبادئ الشرعية وتقعيد القواعد، فأمكنهم بناء نظرية لها معاييرها وقواعدها وتطبيقاتها.

وفي نهاية القرن الثاني الهجري ظهرت مجموعة أخرى من المصادر، غير كتب السيرة والمغازي، وكتب السير، تمثلت في كتب الخراج والأموال، وكان باكورتها "الخراج" لأبي يوسف.

ولاحظ محيي الدين قاسم أنه بعد ظهور كتب الخراج والأموال بدأت كتابات السير والفتوح بالتناقص، في حين تزايدت كتابات الجهاد من خلال المؤلفات الفقهية العامة، أو تخصيص كتب مفردة، من مثل كتاب الجهاد لعبد الله بن المبارك المروزي (ت 181هـ).

كما لاحظ أن الكتابات الأولى حول العلاقات الخارجية في الفقه الإسلامي مرت بمراحل: كتابات السير والفتوحات والمغازي كانت تدمج التاريخ بالفقه، النمو والظهور التدريجي لنظرية الجهاد ارتبط بتطورات العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، فلما توقفت حركة الفتوحات اتجه الفقه إلى التركيز على المشكلات العملية، مثل وضع الأراضي المفتوحة، أبواب السير في المؤلفات الفقهية العامة شكلت قسماً ثابتاً إلى حد كبير منها، استقرار العلاقات على الحدود والتحول إلى فقه المرابطة والثغور أدى إلى ظهور مفاهيم دار الإسلام ودار الحرب في الكتابات الفقهية.

كتب السير أو أبواب السير كانت ترد ضمن أبواب الجهاد أو السير، وقد تلحق في بعض الكتب بالعبادات تعبيراً عن المكانة السامية للجهاد، أو بأبواب المعاملات، أي أنها ظلت جزءاً من الأحكام الفقهية الداخلية التي يلتزم بها المسلمون، دون الوضع في الحسبان موقف الآخر. وكان يندرج تحت كتاب الجهاد ما يتصل بأدبيات الجهاد وسير الحرب، ومسائل الأمان والآثار المترتبة على القتال من غنائم وفيء ونكث للعهد وهدنة.. وقد تفرد بعض الكتب كتاباً أو باباً خاصاً للجزية يندرج تحته دخول المستأمنين للتجارة وأقسام أنصار المسلمين ودار العهد.

إن استقلال كتب "السير" يرجع الفضل فيه إلى الإمام الأوزاعي الذي يعد من أقدم الفقهاء اهتماماً بالموضوع، إلا أن التطور الكبير في دراسات السير تحقق على يد الإمام محمد بن الحسن الشيباني وهو ما سنعرض له بتفصيل من خلال بحث رضوان السيد.

وثمة نوع آخر من التأليف عرض له محيي الدين هو ما يعرف بكتب الخراج، وقد بدأ شأنه شأن كتب السير جزءاً من المؤلفات الفقهية العامة، أو كتب الفتوحات، أو الكتابات التاريخية، أو الجغرافية، أو كتب السير والأعلام والخطط، إلى أن جاء أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة، وأفرد كتاباً مستقلاً للموضوع "كتاب الخراج"، ثم جاء يحيى بن آدم القرشي "كتاب الخراج" أيضاً، ثم ابن رجب الحنبلي "الاستخراج لأحكام الخراج".

وثمة نوع ثالث، هو كتب الأموال، وأهمها على الإطلاق كتاب القاسم ابن سلام (ت224هـ) وتلاه ابن زنجويه (ت251هـ) وإسماعيل بن إسحاق الجهضمي (ت282هـ) وعبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني (ت369هـ)، وأحمد بن نصر الداودي (ت402هـ).

هذه الكتب جميعاً خرجت من رحم كتب الفقه العامة، وناقشت جميعاً العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية في موضوعات عديدة، ومن زوايا مختلفة.

الرحلات والأدب الجغرافي

خرج يوسف زيدان (مدير المخطوطات في مكتبة الإسكندرية) من إطار المصادر الدينية بأنواعها المختلفة، وتوجه إلى كتب الرحلات، واختار رحلتين، هما: رحلة ابن بطوطة المعروفة بـ "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، ورحلة خير الدين

التونسي التي أسماها "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك". الأولى قديمة، والثانية حديثة نسبياً، ولم تحظ بالشهرة التي تستحقها. ولكن لماذا اختار هاتين الرحلتين تحديداً؟

ذكر يوسف أربعة أسباب: الفارق الزمني الكبير بين الرحلتين، الذي يتيح ملاحظة تطور مفهوم الرحلة، وما ترتب على ذلك من تغير في مفهوم التعامل مع الآخر. والاختلاف الجذري بين أهداف الرحلتين. ابن بطوطة يرحل لغرض ذاتي هو الحج، فيقضي ربع قرن يجوب البلاد، والتونسي يخرج لهدف محدد بتكليف رسمي. والاختلاف الأساسي بين الرجلين، فالأول رحالة مغامر، والثاني رجل دولة وسياسي ودبلوماسي محترف. وأخيراً اختلاف طبيعة النص، نص ابن بطوطة سردي حكائي لا يخلو من غرائبية بادية عن ناحية، وتستند إلى مشاهدات خاصة، شكك بعضهم فيها. ونص التونسي علمي رصين يعتمد التحلي للنظم السياسية، ويسعى للإصلاح الإداري، ويقوم على الوقائع والاستشهادات الكثيرة.

ولما كانت الموازنة بين المرحتين من جميع الموجهة صعبة، نظراً لاتساع المطلب من ناحية، والخروج من الغاية من ناحية أخرى، فإن يوسف زيدان ركز على الجانب الدبلوماسي، فانتهى إلى أنه كان مفقوداً تماماً عند ابن بطوطة، فهو ليس مبعوثاً ولا مكلفاً، ولكنه امتاز بمهارات دبلوماسية تلقائية، أما التونسي فهو دبلوماسي منذ اليوم الأول لرحلته. وإذا كان ابن بطوطة قد عاد ليكتب تقريراً سياسياً في فحواه، فإن التونسي انتهى جغرافياً ومصلاً اجتماعياً.

وسجل يوسف مفارقة غريبة، فالتونسي السياسي المحنك والدبلوماسي المحترف يفترق إلى ما تحتاجه هذه الصفات، ويقضي حياته في صدامات متوالية مع أهل زمانه، على حين أن ابن بطوطة المغامر يستخدم الوسائل الدبلوماسية والمعالجات السياسية، فيجد القبول ويحظى بثقة الكبراء، حتى إن سلطان الهند يوفده بهدايا إلى ملك الصين.

إن رحلة ابن بطوطة تحفل بكثير من الجوانب الدبلوماسية، تخلو منها رحلة التونسي، الذي شده إعجابه بسلفه ابن خلدون إلى أن يجمع رحلته قريبة من "العبر وديوان المبتدأ والخبر" حتى إنه خصص مقدمة نظرية لكتابه متبعاً خطى المقدمة الشهيرة لتاريخ صاحبه.

لا شك أن ما قام به يوسف زيدان في ملاحظته لرحلتي ابن بطوطة والتونسي يدخل في إطار رصد العلاقة مع الآخر على الصعيد الفردي، وإن اختلفت ملامح هذا الفرد ومنطلقاته وغاياته، مما يضع خطأ جديداً، في لوحة العلاقات الخارجية التي تسعى الندوة لرسمها.

كتب السير

رجع رضوان السيد في بحثه المرسوم "كتب السير" إلى الموضوع الذي طرقة من قبل محيي الدين قاسم، لكنه ركز على نقطة غاية في الأهمية، هي نوع من التأليف تماماً

لمصطلح العلاقات الدولية المعاصر. وهو فوق ذلك يعطي الموضوع بعداً أكاديمياً عندما لا- يعرض لما هو معروف ومتداول من كتب السير، بل يقف وقفة طويلة عند نموذج أصيل ومتقدم لهذا اللون من التأليف هو كتاب محمد النفس الزكية، الذي لم يصل إلينا.

ولقد حدد رضوان السيد مفهوم السير اعتماداً على السرخسي (ت 483 هـ أو 500 هـ) بأنه بيان سيرة المسلمين في معاملة المشركين من أهل الحرب، ومع أهل العهد، والمرتدين، والباغين. وفي محاولته تأصيل التأليف في هذا الموضوع حصره في الحقبة الواقعة بين عشرينيات القرن الثاني الهجري، ومطالع القرن الثالث، ونبه إلى أن اختفاء التأليف المستقلة في السير ذلك لا يعني أن الفقهاء عزفوا عن الموضوع، لكنهم قصره على أبواب وفصول ضمن الكتب الفقهية، وإن كان الأحناف قد احتفظوا بعنوان "السير" في حين اختار غيرهم عنوان "الجهاد". ولاحظ أن القرن الثاني الهجري قد شهد ظهور خمسة أصناف من التأليف في مسألة الحرب والسلم: كتب المغازي، وكتب الفتوح، وكتب الجهاد، وكتب الخراج والأموال، وأخيراً كتب السير. وهذا النوع الأخير هو الذي يعني بالتجربة الحية في ساحة المعركة، ففيه الكلام عن علاقات المجاهدين بقائدهم وبالدولة، وفي جواز الاستقتال أو عدم جوازه، وفي أحكام التعامل مع أصناف المقيمين على الجهة الأخرى، وفي سريان أحكام الإسلام على المسلمين وغيرهم في الجبهة، وفي الأنصبة من الغنائم، والأسرى، وفي السبي، وفي الرقيق وفي التعامل مع مزروعات أهل دار الحرب وحيواناتهم، وفي الصلح والعهد ومن يجريهما، وفي الدور الأخرى غير داري الإسلام والحرب.

وإذا كان مجيد خدوري قد قرر أن الشيباني (ت 189 هـ) هو أول من ألف في السير، فإن رضوان السيد استظهر أن الأوزاعي (ت 157 هـ) قد سبقه بنحو ثلاثين عاماً، ثم أضاف إنه في مطلع التسعينات من القرن الفائت توصل إلى أن محمد النفس الزكية (المقتول 154 هـ) قد يكون أول من ألف، أو أنه قرين الأوزاعي في ذلك.

وكان بدء حكاية ما توصل إليه أنه في شتاء 1989 أراه أستاذ الإسلاميات المعروف w.madelung بأوكسفورد أوراقاً مصورة من "الجامع الكافي" في الفقه الزيدي المبكر لأبي عبد الله العلوي (ت 445 هـ) قال: إنها تتضمن رسالة لمحمد النفس الزكية في "أحكام أهل البغي" وهم المعارضون السياسيون الذين يحملون السلاح ضد الدولة، وقد تبين له أن الرسالة عبارة عن استفتاءات أو أسئلة من الربيع بن حبيب صاحب النفس الزكية له عن قضايا تتعلق بأرواح المعارضين وحررياتهم وممتلكاتهم، يجيبه عليها إجابات تفصيلية تمتد على عشر ورقات. وظن رضوان السيد وقتها أن الرسالة عبارة عن برنامج سيرة قدمه النفس الزكية أو آخر أيام بني أمية، كما كان يفعل الثوار، لكنه تبين بعد ذلك أن العلوي يورد آراء أخرى للنفس الزكية في غير أحكام البغاة تتعلق بدار الحرب ودار الإسلام والعلاقات بينهما، وينص أحياناً على أنها مأخوذة من كتاب السير لمحمد النفس الزكية، ثم اطلع على مخطوطة "الإفادة في تاريخ الأئمة السادة" لأبي طالب البطحاني (ت 424 هـ) فرأى فيه إشارة واضحة إلى كتاب السير للنفس الزكية، وأكثر من ذلك أن جماعة من

الفهاء الحنفية وغيرهم يقولون إن الشيباني نقل أكثر مسائل السير من هذا الكتاب.

كانت هذه إشارات وجّهت رضوان السيد إلى تتبع شذرات كتاب النفس الزكية، فجمع منها زهاء ستين شذرة، معظمها يبحث في دار الحرب والجهاد، وأحكام البغاة، ولا تتعرض للمرتهين إلا في النادر، كما تبعد تماماً عن أهل الذمة.

على أن هذه الشذرات لم تمكن رضوان السيد من الحكم على الكتاب ترتيباً وترتيباً، أو علاقته بالشيباني أو غيره، لأننا - كما قال - لا نعرف مقاييس النقل والاقتباس لدى صاحبي الجامع الكافي والتحرير وغيرهما. يضاف إلى ذلك أن الجزء الخاص بأحكام البغاة يبدو مفصلاً عن بقية الكتاب، إذ هو مصبوب في قالب السؤال والجواب، كما أن المؤلفين غير الزيديين لا يعرفون عنه شيئاً ولا يذكرونه البتة.

كل ذلك جعل رضوان السيد يتردد في الحكم على الجزء الخاص بأحكام البغاة، فلم يقطع بكونه جزءاً من كتاب السير.

وأخيراً فإن الكتاب "تراث العرب والمسلمين في العلاقات الخارجية" حافل ببحوث أخرى، وعلى حاشيتها تعقيبات عديدة أثرت، وأضافت، وأعطت رؤى مختلفة، وأبعاداً غائبة.

(* باحث وكاتب من سورية، منسق معهد المخطوطات العربية بالقاهرة).